المشاركون في الدورة التدريبية الإقليمية حول مياه التوازن في السفن

اليمن إحدى الدول الرائدة في شراكة إدارة مياه التوازن في البحر الأحمر وخليج عدن

تصوير/ علي الدرب
©14OCTOBER

عدن/ أمل حزام - إيفاق سلطان:

اختتمت ورشة العمل التدريبية الإقليمية لإدارة مياه التوازن في السفن وجدول أعمالها الذي استمر مدة أربعة أيام ضمن التعاون القائم بين المنظمة البحرية الدولية والهيئة العامة للشؤون البحرية في اليمن التي يرأسها القبطان عبدالله إبراهيم أبكر النجري الرئيس التنفيذي للهيئة بالتنسيق مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن والذي عقد في فندق ميركيور بمحافظة عدن شارك فيها (31) مشاركاً ومشاركة من الدول العربية منها (السودان، مصر، السعودية، الأردن، جيبوتي واليمن) وعدد من الجهات المختصة في الجانب البحري وحماية البيئة البحرية.

للحفاظ على البيئة البحرية

وأكد القبطان/ عبدالله إبراهيم أبكر الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للشؤون البحرية في اليمن أن انعقاد هذه الدورة يأتي نتيجة لأهمية تعزيز التعاون الإقليمي في دول إقليم البحر الأحمر وخليج عدن حول إدارة مياه التوازن في السفن وذلك للحفاظ على البيئة البحرية من الآثار المترتبة على انتقال الكائنات من بيئة بحرية إلى بيئة بحرية أخرى قد تؤدي إلى خلل في البيئة البحرية مؤكداً أن هذه الورشة تمثل أول خطوة في الإقليم لبذل الجهود المشتركة بين دول الإقليم في حماية البنية البحرية وتضافر الجهود لإيجاد الحلول وطرح القضايا حول البيئة البحرية والتي تهم جميع الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن.

تعزيز المعرفة بالمشاكل الخاصة بمياه التوازن

وأفاد السيدان جوس ماثيكال الفني ورئيس وحدة تنسيق البرنامج، والسيد فريدريك هاغ المستشار الفني لبرنامج شراكة مياه التوازن قسم البيئة البحرية بالمنظمة البحرية الدولية (الايمو) أن يوفر برنامج التنسيق التابع للمنظمة البحرية الدولية بلندن يوفر المشورة الفنية للمناطق ذات العلاقة بالمشروع، وكذلك التنسيق لهذا المشروع.. حيث تقوم السفن بسحب مياه التوازن لتحافظ على توازنها عندما تسافر من دون حمولة وهذه المياه تسحب من مكان ما في العالم وتفرغ في مكان آخر حاملة جميع أنواع الكائنات الدقيقة الضارة، والبكتيريا المسببة للأمراض.

مشيرين إلى أن هذه الكائنات تكاثرت بشكل هائل في بيئاتها الجديدة وسببت في بعض المناطق أضراراً بيئية وصحية واقتصادية فادحة. مضيفاً أنه في عام 2004م تبنت الايمو (الاتفاقية الدولية لإدارة مياه التوازن) لضمان قيام الدول وملاك السفن بتنفيذ خيارات إدارة مياه التوازن لتقليص المخاطر المصاحبة لهذه مؤكدين أن هذا المشروع مشترك بين الايمو وهيئة تسهيلات البيئة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في خمس مناطق عالمية ذات أولوية إحداها منطقة البحر الأحمر وخليج عدن ويهدف المشروع إلى تعزيز المعرفة بالمشاكل الخاصة بمياه التوازن ومساعدة البلدان النامية في الاستعداد للقوانين الجديدة تحت اتفاقية الايمو التي هي أيضاً جديدة. وسيستمر المشروع لأربع سنوات قادمة وهو ينفذ بالشراكة مع الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (برسبى) منوهين أن هذه بالفعل مشكلة ملحة معروفة جيداً من (100) عام إلا أن الزيادة في سرعة السفن وزيادة المرور البحري في السنوات الأخيرة قد فاقم المشكلة وعليه فإنه يتوجب علينا أن نعمل ما بوسعنا وبشكل فوري للحد من هذه المخاطر.

الثروات البحرية مصدر هام لدخل السكان

كما أضاف أنه تم اختيار اليمن لعقد أول دورة على المستوى الإقليمي لمياه التوازن في السفن بسبب مرور العديد من الباخرات وناقلات النفط من موانئ اليمن إضافة إلى الثروات البحرية وتحديداً صيد السمك والشعاب المرجانية يشكلان مصدر دخل هام للسكان وعليه فإن مياه التوازن الملوثة قد تؤثر على هذه الثروة.

كما أن هذه المنطقة يتم تغيير مياه التوازن فيها بشكل متباعد جداً لذلك فإن كائنات دقيقة وملوثات قد تبقى هنا فترات طويلة جداً، ويمكن لهذه المياه أن تنقل الكائنات الدقيقة ومنها بكتيريا الطاعون (الكوليرا). وهكذا نرى أن اليمن هي إحدى الدول الرائدة في شراكة إدارة مياه التوازن في البحر الأحمر وخليج عدن. وقد تفضلت الهيئة العامة للشؤون البحرية باستضافة ورشة العمل التدريبية الإقليمية في عدن لتثبت التزامها بالمشاركة وبفاعلية التعامل مع هذه المشكلة.

مفيدين أن الهدف الرئيسي من مشروع مياه التوازن هو بناء القدرات وتعميق المعرفة لإعداد دول المنطقة للاتفاقية الجديدة وتنفيذ متطلباتها. وكجزء من هذا المشروع ستقوم الدول المشاركة بدراسات من أجل مزيد من المعرفة ببيئتها البحرية من أجل تمكينها على التعامل مع المشكلة بشكل أفضل.

وتمنيا من المشاركين نشر المعرفة التي اكتسبوها في منظماتهم ودولهم وذلك بعقد ورش عمل مماثلة على المستوى الوطني لكل منهم وسنقوم بتوفير المواد التدريبية لتلك البلدان وتمويلها بمشاركة من مشروع إدارة مياه التوازن والحكومة اليمنية وبريسما والايمو.

ظاهرة انتشار الأصناف الغريبة الغازية

كما أشار الأخ/ محمد بدران مدير مشاريع البحث العلمي للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن إلى أن السفن تضمن سلامتها أثناء سيرها في البحر حين تحمل مياه التوازن على متنها للمحافظة على توازن السفن ولكن هذه المياه ليست معقمة بل توجد فيها بعض الكائنات الحية فتنتقل السفن من موانئ إلى أخرى ناقلة معها كائنات حية مختلفة وهذا يمكن أن يؤثر على التنوع الحيوي من خلال ظاهرة انتشار الأصناف الغريبة الغازية وغير الغازية لأنها لا تتكاثر في بيئة أخرى غير بيئتها فلا ضرر منها وقد تتكاثر لفترة بسيطة ثم تتلاشى تلقائياً أما النوع الخطير هو الذي يتأقلم ويسبب خللاً في النظام البيئي بما يؤثر على البيئة الجديدة من ناحية ظهوره المفاجئ تأثيراً صحياً ثم اقتصادياً وليكولوجياً أيضاً وتتمثل هذه الأخطار في إمكانية تأثير الأحياء الغازية على التنوع الحيوي وتسبب أضراراً بيئية وأخطاراً اقتصادية مرتبطة بمنشآت اقتصادية واقعة على المناطق الساحلية مثل المصنع ومحطات توليد الكهرباء أو محطات تحلية المياه والتي تتعرض للأخطار بسبب ظهور وتكاثر بعض الكائنات التي تسبب أضراراً في البنية التحتية للمصانع والجسور الواقعة في وسط البحار نتيجة لقدرتها على الالتصاق بشكل مكثف وتأكل البنية التحتية الملحوظة وتضر بالإنسان فعندما تتغذى الأسماك على الكائنات الحية والتي ظهرت من بيئة أخرى والإنسان يتغذى بتلك الأسماك ومنها الأسماك ذات الأصداف (بلح البحر) فقد يكون فيها بعض أصناف بكتيريا ضارة فتؤثر على صحة الإنسان.

إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة

كما أشار القبطان/ أحمد حمود الجائفي مدير إدارة التدريب التخصصي بالهيئة ومنسق للورشة التدريبية إلى أن هذه الورشة مفيدة لتعريف المشاركين بأهمية التعرف على مياه التوازن في السفن وأسباب استخدامها وكيفية تفريغها وانتقال كائنات حية من بيئة بحرية إلى أخرى بواسطة مياه التوازن وآثارها البيئة والتي ربما سيضر بالبيئة.

مشيراً إلى أن الاستجابة الدولية لأي مشكلة قد تحدث نتيجة حدوث الانتقال المفاجئ للكائنات البحرية من بيئة إلى أخرى. والأضرار المسببة والتي ربما ستؤثر على البيئة الاقتصادية والصحية في اليمن دول البحر الأحمر وخليج عدن. ولذا أرى أن هذه الورشة تعمل بصورة جيدة من ناحية إعطاء العديد من المعارف القيمة للمختصين للمتابعة والمشاركة وحث المشاركين على ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات والاستفادة من الخبرات لإيجاد معالجات مناسبة نستطيع مستقبلاً معرفة كيفية التعامل مع هذه الظاهرة والتي مازالت مستمرة بسبب احتياج السفن للموازنة في تعبئة هذه المياه من ميناء إلى آخر.

الالتزام بالاتفاقية

كما أفاد الأخ/ كهلان أبو غانم نائب مدير مركز المساعدات المتبادلة للطوارئ البحرية التابعة للهيئة الإقليمية. أن الهيئة تهدف إلى عقد هذه الورشة وحث دول الإقليم على الإسراع في إتباع الإجراءات القانونية للتوقيع على هذه الاتفاقية الدولية لحماية البيئة البحرية من أضرار حياة توازن السفن وما تجلبه.

مفيداً أن هذه الاتفاقية خاصة بإدارة مياه التوازن ومحتويات الاتفاقية والتزاماتها الدولية للدول الأعضاء بالمنظمة البحرية الدولية وضرورة الالتزام بالمعايير الواردة بالاتفاقية لمساعدة الدول في إعداد برامج تدريبية وطنية للجهات المتخصصة في كل الدول في توفيق الشروط والواجبات التي تتطلب تنفيذ هذه الاتفاقية.

كما أشار إلى أن هذه الورشة تأتي في ظل جهود الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن يرأسها الأستاذ الدكتور/ زياد بن حمزة أبو غرارة الأمين العام للهيئة.

تحويل عمل الورشة إلى واقع عملي

وأشارت الأخت / إخلاص أدم محمد / موظفة في أدارة حماية البيئة البحرية / إلى أن دولة السودان هي أو إحدى الدول التي تقع على البحر مما تقع على البحر مما تعاني الكثير من الملوثات التي تصل للبيئة البحرية من خلال أعمال النقل البحري حيث يجوب البحار حوالي (85) ألف سفينة مختلف الأحجام والأنواع وينشأ عن أبحار تلك السفن مخلفات عديدة هي مياه التوازن مياه الصرف الصحي القمامة أنبعاثات مراض السفن والتي تسبب تلوث للهواء اليوميات المانعة لكشف البحري ومن خلال ورشة العمل هذه حصلت على معلومات قيمة وهادفة ولكن أتمنى أن يطبق كل ما نوقش في هذه الورشة على الصعيد والواقع .

ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي الفريد

الريان / محمود إسماعيل محمد/ الوطني لخطط الكوارث البيئية بجهاز شؤون البيئة المهري يقول : لقد أصبحت قضية الحفاظ على جودة المياه هي أهم قضايا للحفاظ على الحياة وأصبح قضية حماية البيئة البحرية هي (الشغل الشاغل) للمجتمع الدولي وهناك عدة مصادر للتلوث البحري سواء من مصادر برية أو من أعمال النقل البحري حيث تصل الملوثات إلى البيئة البحرية من المصادر البرية المطلة على البحر من خلال التصريف المتعمد للصرف والصناعي وما يحمله من فلزات ثقيلة سامة الصرف الصحي نواتج عن عمليات أي الأراضي الزراعية وما تحمله مياه الصرف الزراعي أيضاً من مبيدات حشرية وأسمدة كيماوية وكلها عناصر تؤثر بشكل ضار على كائنات الحياة والثروة البحرية كما قامت المنظمة البحرية لعام 2004 والتي تنظم الإدارة الجيدة لمياه الاتزان بالسفن وبما يقلل من تأثيراتها السلبية على البيئة البحرية والتنوع البيولوجي ويضيف الريان / محمود إسماعيل / فيقول أن مياه التوازن هي مياه البحر التي تقوم السفن ناقلة البترول بإدخالها إلى تنكات الشنة الفارغة ثم تقوم بإخراجها قبل الدخول لميناء الشحن وتستخدم هذه المياه في الحفاظ على تكون مختلطة بمخلفات الزيت الموجودة بتنكات الشحن وبالتالي تتحول إلى مزيج زيتي له أثر حفار على البيئية البحرية حيث تعتبر جمهورية مصر العربية هي أحد الدول الرائدة في الانضمام للاتفاقية الدولية لإدارة مياه الاتزان بالسفن لعام 2004 م حيث صرف عليها مجلس الشعب المصرف عام 2007م وذلك لأهمية الحفاظ على النظم البيئية الحاسة الموجودة بسواحل مصرفي جنوب سيناء وكذلك جنوب خليج السويس وحتى الحدود المصرية السودانية وما تمثله من أنواع الشعاب المرجانية النادرة وأشجار الشورى والتي تعتمد عليها السياحة البحرية وما تمثله تلك النظم من على التنوع البيولوجي الفريد بالمنطقة كما قامت المنطقة البحرية الدولية بالتعاون مع مرفى البيئية العالمي بإعداد مشروع دولي لإعداد الكوادر الوطنية المؤهلة لتنفيذ الاتفاقية الدولية لإدارة مياه الصابورة وبالتعاون مع الهيئة الإقليمية للحفاظ على بيئية البحر الأحمر وخليج عدن تم عقد ورشة العمل الإقليمية في إدارة مياه التوازن للسفن بالتعاون مع الهيئة العامة للشؤون البحرية باليمن خلال الفترة من 23 - 26 نوفمبر 2008م وبمشاركة الدول العربية المطلة على البحر الأحمر .

كما أشار الأخ / فتح صالح محمد نائب مدير عام الهيئة العامة لحماية البيئية بمحافظة الحديدة إلى أن الحصيلة التي خرجت من هذه الدورة باختصار معلومات قيمة حول مياه الاتزان للسفن وكيفية شحنها وتفريغها وما هي الأضرار التي ينقلها الكائنات المتنقلة عبر السفن من ميناء إلى آخر للمحافظة على مواردنا الطبيعية في بيئية البحرية والساحلية ومن خلال هذه الورشة ولا استطيع القول أن كل ماهر موجود من خلال ما تم استعراضه من قبل المعدني لهذه الورشة نواجهه في مجال عملنا بل أود التأكيد أن ضرورة عقد العديد من الورشات حول البيئية البحرية وأضرارها ومياه التوازن لتراكم المعرفة وتطبيقها على قدر ماهر متاح من إمكانيات بلادنا وان هذا الموضوع مياه التوازن للسفن قد تم الإطلاع عليه من قبل باعتبار مهم وحساس في مجالات البيئية المختلفة ولكن بشكل بسيط أما هذه الورشة فلقد سلط الضوء عليها بشكل كبير وموسع ومتشعب لأن هذه الورشة متخصصة في هذا الجانب وبمشاركة دول الإقليم التابعة للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئية البحر الأحمر وخليج عدن يعتبر خطوة جديرة بالذكر لتوطيد العلاقة بين الدول وتوسيع دائرة المعرفة للانتباه للمخاطر التي تترتب عليه بسبب تناقلات الكائنات الغريبة وقد تؤثر على البيئية البحرية والصحية والاقتصادية إذا لم يتم رصدها ومعرفة الأسباب.

تأمين السلامة البحرية

كما أشار الأخ/ محمد محمود الجباري مفتش بيئي وضابط مراقبة التلوث البحري في الإدارات العامة لحماية البيئة البحرية على انه لضرورة المشاركة في مثل هذه الورشات التدريبية التي تأتي في إطار مهامنا في الإدارة العامة لحماية البيئة البحرية في الهيئة العامة لحماية البيئة البحرية في الهيئة العامة للشؤون البحرية تعتبر الجهة الحكومية المختصة بالقضايا البحرية وفي مقدمتها تأمين السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية اليمنية.

وأشار إلى انه من خلال ما طرح في هذه الورشة حصلنا على القدر الكافي من المعرفة والمعلومات عن كيفية إدارة مياه التوازن في السفن والتخطيط لإدارتها وفق منهجية إقليمية موحدة تمكن دول إقليم البحر الأحمر وخليج عدن من تطبيق الاتفاقية الدولية لإدارة مياه التوازن التي أعدتها وتسعى لتنفيذها المنظمة البحرية (IMO) مفيداً انه تستطيع اليمن الاستفادة من هذه الورشة من خلل تطوير نظم ومعايير وتشريعات وتعليمات تنظم عمليو نقل وتفريغ حياة التوازن في السفن في الموانئ والمياه الإقليمية لليمن بما يتوافق مع المعايير الدولية والإرشادات الموضحة في الاتفاقيات الدولية لإدارة مياه التوازن للسفن.

(85) ألف سفينة مختلفة الأحجام والأنواع تجوب البحار تاركة مخلفات عديدة ضارة بالبيئة البحرية

مياه التوازن الملوثة قد تؤثر على الثروة البحرية مستقبلا

مشاريع الطرق تواكب عملية النهضة والتطور الايجابي

هائل محمد عبدالله الصلوي

تعتبر الطرقات الركيزة الأولى للتقدم وهي الأساس اللازم والمسايير للتطورات الحديثة في عملية البنية التحتية العامة، وتمثل الطرق كذلك شريانا مهما في الحياة لكونها من العوامل الخدماتية الرئيسية باعتبارها وسيلة هامة تعمل على إيجاد رابطة قوية من حيث توفير مناخ الانتقال والسفر من خلالها للمواطنين بين مدن وأخرى وتعمل على ربطها في أجزاء البلاد المعمورة والمناطق والقرى ببعضها البعض وتساعد أيضاً على بلورة مناخ الاستثمار وانسياب تزايد التسويق التجاري والزراعي والاقتصادي.

ومما لا يختلف عليه اثنان أنه بفضل تطور الطرق الحديثة الإسفلتية تجعل بمقدور أي إنسان أن يتنقل بكل سهولة لزيارة أي مكان يريده أو يرغب فيه.

ولا أحد يستطيع أن ينكر بأن بلادنا قد واكبت عملية النهضة والتطور الإيجابي في تنفيذها العديد من مشاريع الطرق الإسفلتية التي انتشرت كثيراً على امتداد بلادنا اليمن بالرغم من الإمكانيات المتاحة والاعتمادات الشحيحة التي يتم رصدها في موازنة الطرقات السنوية والتي باتت لا تلبي الاحتياجات المطلوبة من أجل تغطية الطلبات المتزايدة على إنشاء الطرقات الإسفلتية ولذلك يجب أن نتفهم جميعا الصعوبات التي تواجه تنفيذ مشروعات الطرقات ليست بمسألة سهلة كما يفتكر البعض من هذا الجانب أو حينما يذهبون من خلال عملية التقليل في واجبات مهام الأعمال التنفيذية بالنسبة لواقع المشاريع والطرق.

وهنا نؤكد أن خطوات تنفيذ الطرقات الإسفلتية تتطلب العديد من الإجراءات التخطيطية في حد ذاتها تعد صعبة وكبيرة ويجب أن تتوفر فيها عوامل العلم والمعرفة والخبرة المتميزة وكذلك ضرورة إيجاد كافة الوسائل الكاملة في خطوات الأعمال التنفيذية لمشاريع الطرق التي تعمل على إنشائها وتنفيذها على أرض الواقع.

وفي هذا السياق فقد أولت القيادة السياسية اليمنية المباركة انطلاقاً من التوجيهات الصادرة من فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله وتأكيداً لما تضمن ذلك أيضاً في أهداف برنامجه الانتخابي الذي أكد على أهمية الاهتمام والارتقاء بمعايير إنشاء وتعبيد الطرقات والجسور الإنشائية بما يحقق الآمال المنشودة والتي ترسم معالم التالف والنهوض وإبراز الإنجازات المستمرة والواسعة في قوة بقائها وصمود مواجهاتها لما قد تواجه هذه الطرق والجسور من الصعوبات بالمستقبل وكذا النهوض على عملية التوسع في تغطية احتياج الطرق بما يكفل الوصول بها إلى كافة المناطق والقرى التي هي بحاجة ضرورية من مشاريع الطرقات والذي كان له الأثر البين والمشهود لما تم تحقيقه من الإنجازات الكبيرة على أرض الواقع حالياً في تنفيذ الطرقات وبوضع إستراتيجية لسياسات الاحتياج من مشاريع الطرق المستقبلية حيث تتوالى الإنجازات بهذا المجال تباعاً في افتتاح العديد من المشروعات الحيوية للطرق وغيرها من المشاريع الأخرى التي تجري أعمال التنفيذ فيها على قدم وساق وكذلك فيما يخص إجراء الدراسات المستقبلية لعدد كبير من الطرق المطلوبة والتي بدورها سوف تعمل على تحقيق قفزة نوعية ورائدة على مستوى إنجاز الطرقات الواسعة ومع ذلك بوسعنا أن نبدي بعض الملاحظات حول ضرورة وأهمية توسيع رقعة ومساحة وربط كل المدن اليمنية والقرى والنواحي باحتياجات مشاريع الطرق..

رغم اعترافنا أن الطرقات قد عمت وربطت مناطق كثيرة في بلادنا.. غير أن بعض القرى النائية مازالت تتطلع إلى ربطها بخدمات الطرق الإسفلتية لكي يسهل على سكانها الانتقال لقضاء حاجاتهم دون أن يتحملوا مشقة في سبيل ذلك حيث وأن هناك مناطق كثيرة أصبحت في أمس الحاجة إلى خدمات الطرق والتي ما انفكت وهي تطالب بإلحاح عن حاجاتها الملحة إلى تنفيذ الطرق لكي يسهل على أهلها إنجاز أعمالهم وتلبية حاجياتهم وقضاء مصالحهم بدلاً من التنقل والسفر عبر طرق صعبة وخطيرة ومرهقة جداً،

ومضيعة للوقت.

وفي هذا المضمار لا يمكن أن نجحد دور وجهد وزير الأشغال العامة والطرق المهندس/ عمر عبدالله الكرشمي الذي يعمل جاهداً- وله الشكر مقدماً- في سبيل الدفع بتنفيذ مشاريع الطرق وربط المناطق ومحافظات الجمهورية كلها بخدمات الطرق الإسفلتية والذي جاء هذا الشيء منسجماً مع التوجهات للقيادة السياسية والحكومة باعطاءا قضية الطرق الأولوية الرئيسية تجسيداً لأهمية رفد التنمية بكل ما تحتاجه من مشاريع الطرق والذي يرتهن عليها نجاح كل مشاريع البنى التحتية كافة.

وإننا على ثقة من أن الأخ الوزير المهندس/ عمر الكر شمي سوف يبذل قصارى جهده في سبيل إنجاز الكثير من مشاريع الطرق وبرفعه الحيف وحل كافة العوائق التي تواجه مشاريع الطرق المتعثرة الأخرى.

وبالرغم من وجود الصعوبات والإمكانات الشحيحة إلا أنه استطاع أن يثبت لنا بالدليل الملموس اهتمامه الكبير وقدرته على التوفيق والسداد في أن يتوج لوزارة الأشغال والطرق الكثير من تحقيق الإنجازات في مجال الطرق وغيرها من المجالات الأخرى، خاصة يصعب علينا أن نكون بعيدين من عوامل ومظاهر الرقي والحضارة وأدواتها والمتمثلة في مقوماتها من الطرق الإسفلتية.. وعلى أمل أن تنجز الوزارة الكثير من الطرق إنشاء الله كما نتوجه إلى الأخ/ الوزير بأسمى عبارات التقدير والإعجاب على متابعته الحثيثة وجهوده الطيبة ولابد أن نشير هنا إلى الدور الإيجابي المتميز لوزارة الأشغال والطرق من خلال فرقها المشكلة التي قامت بجهود مشكورة عليها أثناء حدوث الكارثة المؤلمة التي أصابت اخواننا المواطنين والأهالي في عدد من المديريات والمناطق والقرى في محافظتي حضرموت والمهرة وغيرها من المحافظات الأخرى والتي أسهمت بتواجدها في الوقت المبكر منذ وقوع الحادثة حيث عمدت بقيامها بصورة عاجلة وسريعة في عملية فتح كل المسارات للطرق الرئيسية والطرق الفرعية المغلقة والقيام بإصلاحها وبرفعها للأضرار الناجمة التي لحقت بشبكة الطرقات وأدت إلى انهيار شبه كامل بأجزاء كبيرة من مشاريع الطرقات المنفذة بتلك المحافظات المنكوبة نتيجة حجم الأمطار والسيول التي تدفقت بكثرة محدثة حقيقة جرفت خلالها معظم الجسور الإنشائية للطرق وأضافت بذلك من زيادة الأضرار الهائلة البالغة في تخريب وإغلاق مخارج الجسور للطرق وسحب الأجزاء الخراسانية والإسفلتية في كل من طرق المكلا - الريان وطريق الريان سيحوت وطريق المكلاء - سيئون وطريق العبر قهوة بني عرفان وطريق سيئون تريم السوم ثمود وطريق غرفة ساه وطريق الغيظة قشن سيحوت وكذلك الشوارع الداخلية لمدينة المكلا وعدداً من الطرق الأخرى في محافظة المهرة.

حيث قامت وزارة الأشغال والطريق من خلال المؤسسة العامه للطرق والجسور ومكاتب الإشغال في تلك المحافظات المتضررة بالإنجاز لهذا الجانب كافة الأعمال المطلوبة وحققت نجاحاً قياسياً في تنفيذها للخطوات الإسعافية الأولية بفتحها للمسارات المغلقة لجميع هذه الطرق التي تعرضت للانهيار والردم حيث بينت الوزارة بأنها قد انتهت من إتمام معالجتها لكافة فتح هذه الطرقات المذكورة وبتصفية ما خلفته آثار الكارثة من عوامل وأكدت في ضوء ذلك من استكمالها لأعمال الحصر والتقييم العام بصورة أولية التي تبين من ذلك معرفة الأضرار التي لحقت بكافة الطرق والجسور الخرسانية وبأن العمل جار حالياً على قدم وساق لما سوف يتم رفد هذه الطرقات لاحتياجات الأعمال المطلوبة من واقع تلك التقارير التقييمية بعد انتهاء اللجان المكلفة من عملية مراجعة الحصر الذي تم للأضرار في سياق ذلك وقيامها بوضع برنامج زمني سريع في إعادة ترميمها وإصلاحها للطرقات المتضررة.